|  |
| --- |
|  |
| جنيف، 16-14 مايو 2013 |
| **الوثيقة WTPF-13/16-A****16 مايو 2013****الأصل: بالإنكليزية** |  |
| تقرير رئيس |
| ال‍منتدى العال‍مي ال‍خامس لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا ال‍معلومات والاتصالاتلعام (WTPF−13) 2013 |

**الجـزء الأول**

• أنشأ مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 1994 في كيوتو المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (WTPF)، وتحكم أعماله أحكام القرار 2 (المراجَع في غوادالاخارا، 2010). ويوفر المنتدى منبراً يتسنى فيه للدول الأعضاء وأعضاء القطاعات بالاتحاد مناقشة وتبادل الآراء والمعلومات بشأن السياسات والمسائل التنظيمية الناشئة في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، خاصةً المسائل التي تتسم بالعالمية وتعدد القطاعات. ولن يصدر المنتدى نواتج تنظيمية مقيدة، إلا أنه سيعد تقارير ويعتمد آراء بالتوافق لتنظر فيها الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات واجتماعات الاتحاد ذات الصلة.

• وتقرر في القرار 101 (المراجَع في غوادالاخارا، 2010) وهو ما تأكد ثانية من خلال المقرر 562 (مجلس 2011) أن يناقش المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2013 جميع المسائل المثارة في القرار 101 (المراجَع في غوادالاخارا، 2010): "الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت (IP)"؛ والقرار 102 (المراجَع في غوادالاخارا، 2010): "دور الاتحاد الدولي للاتصالات فيما يتعلق بقضايا السياسة العامة الدولية المتصلة بالإنترنت وبإدارة موارد الإنترنت، بما في ذلك إدارة أسماء الميادين والعناوين"؛ والقرار 133 (المراجَع في غوادالاخارا، 2010): "دور إدارات الدول الأعضاء في إدارة أسماء الميادين الدولية الطابع (المتعددة اللغات)".

• وطبقاً للمقرر 562، عقد الأمين العام للاتحاد اجتماعاً لفريق خبراء غير رس‍مي (IEG) يشارك كل عضو فيه بنشاط في التحضير لمنتدى السياسات. وب‍موافقة من مجلس الاتحاد في دورته لعام 2012، فتح باب العضوية في هذا الفريق لكل أصحاب المصلحة. والتقى الفريق IEG ثلاث مرات برئاسة السيد بيتكو كانتشيف (بلغاريا) - مرتان في عام 2012 (5 يونيو 2012 و10‑8 أكتوبر 2012) ومرة في الفترة 8‑6 فبراير 2013. وشارك في أعمال فريق الخبراء[[1]](#footnote-1) أكثر من 180 خبيراً. وورد نحو 75 مساهمة من كل أصحاب المصلحة بشأن المشاريع المختلفة [لتقرير الأمين العام للاتحاد](http://www.itu.int/md/S13-WTPF13-C-0003/en) (مجموعها 5 مشاريع) وبشأن مشاريع الآراء. وجميع وثائق العملية التحضيرية للمنتدى WTPF−13 متاحة بالمجان وبدون أي قيود على [الموقع الإلكتروني للمنتدى](http://www.itu.int/wtpf/).

• وقد سبق منتدى السياسات حوار استراتيجي حول موضوع *"*[*بناء أسس مستقبل النطاق العريض*](http://www.itu.int/en/wtpf-13/Documents/backgrounder-wtpf-13-strategic-dialogue-broadband-future-en.pdf)*"*، عُقد في 13 مايو 2013 وتولى إدارة المناقشة السيد رافاييلي باربيريو من "Key4Biz". وشارك أحد عشر محاوراً وكاتبان في مناقشات حيوية بشأن الحالة والتقدم المحرز والتحديات المتعلقة بتنفيذ النطاق العريض في إطار جلستين، تناولت الأولى موضوع "[بناء النطاق العريض](http://www.itu.int/en/wtpf-13/Documents/backgrounder-wtpf-13-strategic-dialogue-building-broadband-en.pdf)" وبحثت الثانية موضوع "[النطاق العريض يقود التنمية](http://www.itu.int/en/wtpf-13/Documents/backgrounder-wtpf-13-strategic-dialogue-broadband-development-en.pdf)". وقد تناولت الجلسة الأولى بالنقاش ما إذا كان النفاذ إلى النطاق العريض يعتبر من الحاجات أو الحقوق البشرية. فيما ناقشت الجلسة 2 التطبيقات الحيوية للنطاق العريض من أجل تحسين معيشة الشعوب وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (MDG).

• وفي اليوم التالي، قدم السيد أولف بيهرسون والسيدة كاثرين براون نتائج الحوار الاستراتيجي في الجلسة العامة الافتتاحية للمنتدى[[2]](#footnote-2) حيث قدما ملخصاً للمناقشات والأفكار الثرية المنبثقة عن الحوار الاستراتيجي. وبالنسبة للجلسة 1، اتفق المشاركون بوجه عام على أن النفاذ إلى الإنترنت والنفاذ إلى النطاق العريض من الحاجات الأساسية للإنسان بالفعل على الرغم من أن البعض ذهب أبعد من ذلك واعتبر هذا النفاذ من الحقوق الأساسية. وبالنسبة للجلسة 2، أشارت السيدة كاثرين براون إلى ما اتسم به الحوار من نضج وشرحت الارتباط والتطور والمخاطر. ودعا المشاركون الحكومات والقطاع الخاص إلى العمل معاً في القضايا المتعلقة بالعرض والطلب على السواء بالنسبة للنطاق العريض مع التأكيد على أننا نقف الآن عند نقطة الانطلاق وأن الوقت قد حان للعمل من أجل جني الفوائد الكبيرة التي يتيحها النطاق العريض. ويمكن الاطلاع على البرنامج في الموقع: <http://www.itu.int/en/wtpf-13/Pages/dialogue.aspx>.

• وقد عُقد ال‍منتدى العال‍مي ال‍خامس لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا ال‍معلومات والاتصالات لعام (WTPF−13) 2013 في مركز جنيف الدولي للمؤتمرات (CICG)، جنيف، سويسرا في الفترة 16‑14 مايو 2013. وحضر المنتدى أكثر من 900 مندوب يمثلون 126 دولة عضواً و49 من أعضاء القطاعات وخمسة من كيانات الأمم المتحدة إضافةً إلى 37 عضواً من الجمهور. كما حضر المنتدى 12 عضواً من أعضاء فريق الخبراء غير الرسمي تمت دعوتهم كضيوف شرف للأمين العام للاتحاد. وقد وصل عدد المشاركين من الشخصيات الهامة رفيعة المستوى لمستويات غير مسبوقة، برقم قياسي بلغ 33 وزيراً وثمانية نواب وزراء إضافةً إلى العديد من رؤساء وكالات التنظيم. وقد انتخب سعادة السيد إيفو إيفانوفسكي، وزير مجتمع المعلومات في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة رئيساً للمنتدى.

• وافتتح منتدى السياسات بكلمات ألقاها: [الدكتور حمدون إ. توريه](http://www.itu.int/en/osg/speeches/Pages/2013-05-14.aspx)، الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات؛ و[سعادة السيدة دوريس ليوتارد](http://www.itu.int/en/wtpf-13/Documents/statements/wtpf-13-suisse-en-fr.pdf)، المستشارة الاتحادية، وزارة البيئة والنقل والطاقة والاتصالات، سويسرا؛ والسيد فادي شحادة، الرئيس والمدير التنفيذي لمؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (ICANN)؛ و[الدكتور روبرت إ. كان](http://www.itu.int/en/wtpf-13/Documents/statements/wtpf-13-cnri-en.pdf)، رئيس الهيئة التعاونية لمبادرات البحوث الوطنية (CNRI) ومؤسس مشارك لشبكة الإنترنت.

• وقد أكد الدكتور توريه في كلمته على الحاجة إلى العمل معاً، وأن الاتحاد سيواصل دوره في بناء الجسور وأنه يمكنه الاستفادة من مكانته الفريدة بصفته محفلاً محايداً يمكن أن تلتقي فيه الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات وأصحاب المصلحة الآخرون. وتوقيت المنتدى هذا العام وتركيزه على مسائل السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت مناسب بشكل خاص − من حيث إننا نقف عند "نقطة الانطلاق" بين مرحلة الإنترنت كوسيلة تمكين حيوية للتقدم الاجتماعي والاقتصادي في العالم الصناعي ومرحلة الإنترنت كمورد عالمي ثمين وسلعة أساسية لحياة الإنسان في كل مكان. وبوسع المنتدى استشفاف رؤية مشتركة يمكن تحويلها إلى عمل فعّال لجلب التوصيلية لثلثي سكان العالم الذين لا يزالون خارج الخط. وقد ذكّر المندوبين بأن المنتدى WTPF محفل للتفكير الحر والحوار والمناقشات بشأن القضايا الجديدة والناشئة.

• أكدت سعادة السيدة دوريس ليوتارد، المستشارة الاتحادية لسويسرا في كلمتها، على الأهمية الكبيرة للنطاق العريض بالنسبة لاقتصاد عالمي حديث وأكدت على دعم حكومتها لمنتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات الذي يجري بالتوازي مع المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات. وسلطت الضوء على مدى تغلغل الإنترنت في مجتمعنا اليوم، بين مواطنينا وشركاتنا التجارية وإداراتنا ومدارسنا. وشددت على أهمية مسؤولية الحكومات ودورها في حماية حقوق المواطنين والمستهلكين.

• وجّه السيد فادي شحادة، الرئيس والمدير التنفيذي لمؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة، رسالة قوية بشأن التعاون في مجتمع الإنترنت مُعلناً عنه "كعقد جديد". وأشار إلى أنه لا يمكن لمنظمة واحدة أو بلد واحد أو شخص واحد إدارة الإنترنت ‑ علينا أن نقوم بذلك معاً. فوحدتنا هي الطريق إلى إنترنت غاية في القوة تتسم بالأمان والاستقرار للجميع.

• واغتنم الدكتور روبرت كان، أحد مؤسسي الإنترنت، الفرصة لتقييم ما حققناه حتى اليوم من حيث تطوير الإنترنت وتقاسم رؤيته معنا بشأن مستقبل الإنترنت؛ هذا المورد العالمي الذي سيستمر في التطور وسيحقق قيمة للعالم.

انتخب ستة نواب لرئيس المنتدى، وهم:

• السيدة ماغدالينا غاج (بولندا)؛

• السيد رشيد إسماعيلوف (روسيا)؛

• سعادة السيد رولاند إسبينوزا هويل (كوستاريكا)؛

• السيد ماجد م. المزيد (المملكة العربية السعودية)؛

• سعادة السيد بليز لويمب (الغابون)؛

• السيد رابيندرا ن. جها (الهند).

• وطبقاً للقرار 2 (المراجَع في غوادالاخارا، 2010) جرت المناقشات في المنتدى على أساس تقرير الأمين العام[[3]](#footnote-3)، الذي كان بمثابة وثيقة العمل الرئيسية للمنتدى. وأدرج بالتقرير مساهمات وتعليقات أعضاء فريق الخبراء غير الرسمي، وملحق بهذا التقرير ستة مشاريع آراء أحالها فريق الخبراء غير الرسمي، بتوافق الآراء، إلى المنتدى WTPF‑13 لكي تخضع لمزيد من المناقشة.

• وعرضت الأمانة العامة [تقرير الأمين العام](http://www.itu.int/md/S13-WTPF13-C-0003/en) نيابةً عن الأمين العام حيث قدمت نظرة عامة واسعة عن القضايا التي شملها التقرير على أساس القضايا المثارة في القرارات 101 و102 و133 (المراجَعة في غوادالاخارا، 2010) الصادرة عن مؤتمر المندوبين المفوضين.

• وإثر عرض التقرير، توالت البيانات رفيعة المستوى[[4]](#footnote-4) من الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات على أساس المواضيع المثارة في تقرير الأمين العام. وأشير إلى أن مضمون التقرير يعتبر بمثابة وثيقة مدخلات لمنتدى السياسات ولن يخضع للتنقيح أثناء المنتدى.

• وتشكلت ثلاثة أفرقة عمل لمناقشة مشاريع الآراء الستة الملحقة بتقرير الأمين العام والمساهمات المرتبطة بها المقدمة من الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات. وفيما يلي مَن تم انتخابهم من رؤساء ونواب لرؤساء أفرقة العمل.

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الفريق** | **الرؤساء** | **نائب الرئيس (نواب الرئيس)** |
| **فريق العمل 1** | السيد دانييل كافالكانتي (البرازيل) | السيدة سالي ونتوورث (منظمة مجتمع الإنترنت) |
| **فريق العمل 2** | السيد مصعب عبد الله (البحرين) | السيد تشونانغ لين‍ز ميشيل (CAPDA، الكاميرون) |
| **فريق العمل 3** | السيد بيتكو كانتشيف (بلغاريا) | الدكتور ي. ج. بارك (شركة SUNY، جمهورية كوريا) |

• وقد عملت أفرقة العمل بجد خلال يومين ونصف اليوم. وعرض رؤساء أفرقة العمل الثلاثة نتائج الأعمال التي اضطلعت بها أفرقة العمل على الجلسة العامة للموافقة عليها - انظر الملحق 1 بهذا التقرير.

• وفي مناقشة أعقبت عرض تقرير رئيس فريق العمل 3، شدد كثير من المندوبين على أهمية مواصلة المناقشة بشأن دور الحكومات في مختلف المنتديات بشكل يتسم بالانفتاح والشفافية وتعدد أصحاب المصلحة.

• عرض رئيس المنتدى مشاريع الآراء التي راجعتها وصدقت عليها أفرقة العمل. ودعا المنتدى إلى اعتماد الآراء التالية:

الرأي 1: تشجيع إنشاء نقاط تبادل الإنترنت (IXP) كحل طويل الأجل لزيادة التوصيلية

الرأي 2: تعزيز بيئة تمكينية من أجل نمو وتطوير أكبر لتوصيلية النطاق العريض

الرأي 3: دعم بناء القدرات من أجل نشر الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت (IPv6)

الرأي 4: دعم تبني الإصدار 6 من بروتوكول الإنترنت والانتقال من الإصدار الرابع

الرأي 5: دعم ن‍هج تعدد أصحاب ال‍مصلحة في إدارة الإنترنت

الرأي 6: دعم تفعيل عملية التعاون ال‍معزز

• وشكر المندوبون الحضور في المنتدى رؤساء أفرقة العمل المختلفة ونوابهم على ما قاموا به من عمل رائع.

• وقد اعتمد منتدى السياسات الآراء الواردة في الجزء الثاني من هذا التقرير.

• يمكن الاطلاع على الملاحظات الختامية للمنتدى هنا: http://www.itu.int/en/wtpf-13/Pages/speakers.aspx.

**الجـزء الثاني**

|  |
| --- |
|  |
| جنيف، 16-14 مايو 2013 |

**الرأي 1: تشجيع إنشاء نقاط تبادل الإنترنت (IXP)
كحل طويل الأجل لزيادة التوصيلية**

إن المنتدى العالمي الخامس لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (جنيف، 2013)،

إذ يذكّر

 *أ )* أن الفقرة 27، ج) ’1‘ من برنامج عمل تونس تعترف بالمساهمة التي يمكن أن تقدمها نقاط تبادل الإنترنت لخفض تكاليف التوصيل البيني وتوسيع النفاذ إلى الشبكة؛

*ب)* أن الفقرة 50 من برنامج عمل تونس تدعو إلى إنشاء نقاط تبادل للإنترنت وطنية وإقليمية ودون إقليمية كاستراتيجية لزيادة التوصيلية العالمية بتكلفة معقولة، وبالتالي تيسير النفاذ المحسَّن والمنصف للجميع؛

*ج)* أن فقرة *يقرر (2* من القرار 101 (المراجَع في غوادالاخارا، 2010) تنص على أن يستفيد الاتحاد الدولي للاتصالات على أكمل وجه من الفرص المتاحة لتنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والناشئة عن ن‍مو الخدمات القائمة على بروتوكول الإنترنت طبقاً لأهداف الاتحاد ولنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بمرحلتيها في جنيف (2003) وتونس (2005)،

وإذ يضع في اعتباره

 *أ )* أن دراسة أجرتها جمعية الإنترنت (ISOC) ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) واليونسكو[[5]](#footnote-5) تفيد بأن "هذا البحث يجد علاقة قوية بين تطور عرض النطاق الدولي وسعر النفاذ المحلي إلى الإنترنت"؛

*ب)* أن تقرير لجنة النطاق العريض المشتركة بين الاتحاد واليونسكو[[6]](#footnote-6) أقر بأن "التطورات القائمة على التكنولوجيا مثل شبكات توزيع المحتوى (CDN) ونقاط تبادل الإنترنت الجديدة (IXP) أنتجت بعض الكفاءات الاقتصادية وأثبتت فائدتها عموماً حيثما كانت البيئة التنظيمية مؤاتية"؛

*ج)* أن زعماء المنطقة في قمة توصيل الأمريكتين 2012، التزموا بتنمية نقاط تبادل الإنترنت على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي لخفض تكاليف النفاذ إلى الإنترنت؛

*د )* أن نقاط تبادل الإنترنت ونقاط تبادل حركة الاتصالات ي‍مكن أن تؤدي دوراً ذا صلة في نشر البنية التحتية للإنترنت وبلوغ الأهداف العامة الرامية لتحسين الجودة وزيادة توصيلية ومرونة الشبكات وتعزيز المنافسة وخفض تكاليف التوصيلات البينية،

يعرب عن الرأي التالي

 *أ )* أن إنشاء نقاط تبادل الإنترنت المحلية والوطنية ودون الإقليمية والإقليمية هو أمر ذو أولوية لمعالجة قضايا التوصيلية وتحسين جودة الخدمة وتخفيض تكاليف التوصيل البيني؛

*ب)* أن ت‍مكين التوصيل البيني للشبكات الدولية والوطنية والإقليمية من خلال نقاط تبادل الإنترنت ي‍مكن أن يكون وسيلة فعّالة لتحسين توصيلية الإنترنت الدولية وخفض تكاليفها، مع عدم التنظيم إلا في حالة الضرورة لتعزيز المنافسة؛

*ج)* أن برامج الجهات المانحة وآليات التمويل الإن‍مائي ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار ضرورة تقديم ت‍مويل للمبادرات التي تشجع على تحسين التوصيلية ونقاط تبادل الإنترنت والمحتوى المحلي في البلدان النامية؛

*د )* أن إنشاء نقاط تبادل الإنترنت يفعّل دورة حميدة: فهذه النقاط إذ تجذب المزيد من مقدمي خدمات الإنترنت تبدأ أيضاً في اجتذاب مقدمي المحتوى المحلي والوطني والدولي، إلى جانب المستخدمين التجاريين والأكادي‍ميين والحكوميين، الأمر الذي يجذب بدوره المزيد من مقدمي خدمات الإنترنت؛

*ﻫ )* أن قدرات المحتوى المحلي في البلدان النامية ينبغي أن تُستنهض وتُدعم في البيئة المؤاتية التي توفرها نقاط تبادل الإنترنت المحلية/الإقليمية؛

*و )* أن نقاط تبادل الإنترنت الفعّالة تظهر في كثير من الأحيان حيثما تعتمد الدول الأعضاء إجراءات سياسات تشمل أصحاب المصلحة المتعددين، لأن نقاط تبادل الإنترنت تعتمد على التعاون بين أصحاب المصلحة المعنيين؛

*ز )* أن التدابير التنظيمية ينبغي ألا تعرقل ترتيبات العبور والتبادل بين النظراء، لإيجاد بيئة ت‍مكينية وتنافسية تُنشأ فيها نقاط تبادل الإنترنت؛

*ح)* أن تحرير سوق الاتصالات الإلكترونية ي‍مكن أن يؤدي دوراً هاماً في السماح بنشوء سوق تنافسية لدعم إدخال نقاط تبادل الإنترنت والقيام بالتوصيل البيني من خلالها؛

*ط)* أن زيادة مستوى التوصيل البيني المتأتية من المشاركة في نقاط تبادل الإنترنت تساهم في تعزيز مستوى المرونة في البنية التحتية للشبكة،

يدعو

الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات إلى العمل بطريقة تعاونية من أجل:

• تعزيز الشبكات ومواصلة تطويرها وتوسيعها على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية؛

• ت‍مكين ظهور نقاط تبادل الإنترنت من خلال جملة أمور تتضمن تبادل الخبرات التقنية، وتعزيز بيئات سياساتية داعمة، عبر المشاورات المفتوحة بين أصحاب المصلحة المتعددين؛

• تعزيز السياسات العامة الرامية إلى السماح لمشغلي شبكة الإنترنت المحليين والإقليميين والدوليين بالتوصيل البيني من خلال نقاط تبادل الإنترنت.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

|  |
| --- |
|  |
| جنيف، 16-14 مايو 2013 |

**الرأي 2: تعزيز بيئة ت‍مكينية من أجل ن‍مو
وتطوير أكبر للتوصيلية عريضة النطاق**

إن المنتدى العالمي الخامس لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (جنيف، 2013)،

إذ يذكّر

 *أ )* بالقرار 71 (المراجَع في غوادالاخارا، 2010) بشأن الخطة الاستراتيجية للاتحاد؛

*ب)* بالقرار 101 (المراجَع في غوادالاخارا، 2010)، بشأن موضوع الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت؛

*ج)* بالقرار 139 (المراجَع في غوادالاخارا، 2010) بشأن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل سد الفجوة الرقمية وبناء مجتمع معلومات شامل للجميع؛

*د )* بالوثائق الصادرة عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) لعام 2005؛

*ﻫ )* بالرأي A الصادر عن المنتدى العالمي الثالث لسياسات الاتصالات (جنيف، 2001) بشأن الآثار العامة للمهاتفة بواسطة بروتوكول الإنترنت بالنسبة لأعضاء الاتحاد الدولي للاتصالات،

وإذ يأخذ في الحسبان

تقرير المؤتمر العالمي الخامس لتنمية الاتصالات (حيدر آباد، 2010) الذي أكد أهمية البنية التحتية للاتصالات وتطوير التكنولوجيا، لا سيما في البلدان النامية، وأهمية اعتماد مبادرات إقليمية وخطة عمل حيدر آباد لمساعدة البلدان النامية على تحقيق درجة أكبر من النفاذ الشامل إلى الاتصالات،

وإذ يضع في اعتباره

 *أ )* إعلان مبادئ جنيف الذي اعتمدته القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

*ب)* الفوائد المحتملة من الإدخال السريع لخدمات اتصالات جديدة ومتنوعة، بما فيها تلك المبينة في القرار 66/184 للجمعية العامة للأمم المتحدة، والفقرة 54 من برنامج عمل تونس التي تنص على "تقديم حلول جديدة لتحديات التنمية ولتعزيز النمو الاقتصادي المستدام المنصف الشامل للجميع والتنمية والقدرة التنافسية والوصول إلى المعلومات والمعرفة والقضاء على الفقر والاندماج الاجتماعي، وهي فوائد من شأنها أن تساعد على إدماج جميع البلدان، لا سيما البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، في الاقتصاد العالمي"؛

*ﺝ)* دور التوصيلية عريضة النطاق في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي وضعتها الأمم المتحدة؛

*د )* أهمية سعة النطاق العريض في سبيل تسهيل توفير مجموعة أوسع من الخدمات والتطبيقات وتعزيز الاستثمار وإتاحة النفاذ إلى الإنترنت بأسعار ميسورة للمستخدمين الحاليين والجدد على حد سواء،

وإذ يدرك

 *أ )* أنه وفقاً للفقرة 22 من إعلان مبادئ جنيف الذي اعتمدته القمة العالمية لمجتمع المعلومات، فإن توفر بنية تحتية متطورة لشبكات المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها تكون مناسبة للظروف الإقليمية والوطنية والمحلية ويسهل النفاذ إليها بتكلفة معقولة، وتستفيد على نحو أكبر من إمكانات تكنولوجيا النطاق العريض وغيرها من التكنولوجيات المبتكرة حيثما أمكن، من شأنه أن يزيد سرعة التقدم الاجتماعي والاقتصادي في البلدان وأن يعزز رفاه جميع الأفراد والمجتمعات والشعوب؛

*ب)* أهمية المنافسة في تشجيع الاستثمار، على النحو المعروض في تقرير لجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية الرقمية[[7]](#footnote-7)؛

*ج)* التوصيات السياساتية الواردة في التقرير الصادر عن لجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية الرقمية[[8]](#footnote-8) المشتركة بين الاتحاد الدولي للاتصالات/اليونسكو التي تشجع تطوير البنية التحتية للنطاق العريض وتهيئة بيئة مؤاتية للاستثمار في البنية التحتية للاتصالات من خلال تشجيع جميع الدول الأعضاء على القيام بما يلي:

’1‘ توفير القيادة السياساتية من أجل الاستثمار، بما في ذلك المشاورات المفتوحة بشأن الأطر السياساتية والقانونية اللازمة؛

’2‘ فتح أسواق الاتصالات للمنافسة من خلال الترخيص والإصلاحات الضريبية، بما في ذلك اعتماد نظم ترخيص شفافة؛

’3‘ توفير الخدمات الحكومية التي من شأنها أن تحفز الطلب على الاتصالات والاستثمار فيها، لا سيما في البلدان النامية؛

’4‘ وضع برنامج خدمة شاملة لدعم الاستثمار في البنية التحتية للاتصالات؛

’5‘ تشجيع الممارسات التي تتميز بالكفاءة والإبداع فيما يتعلق بالنطاق العريض المتنقل، للوافدين الجدد إلى السوق وللمستهلكين،

وإذ يلاحظ

 *أ )* التقدم المحرز في النفاذ إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الزيادة المطردة في نفاذ سكان العالم إلى الإنترنت وتوفر المحتوى متعدد اللغات، وكذلك عناوين الإنترنت، وأن المجتمع الدولي أكد التزامه بتحويل الفجوة الرقمية إلى فرصة رقمية وضمان تنمية متناسقة ومنصفة للجميع، وفقاً للفقرة 49 من برنامج عمل تونس؛

*ب)* إنشاء لجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية الرقمية بناءً على دعوة الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات والمديرة العامة لليونسكو، وتقرير اللجنة بعنوان "مهمة قيادية ملحة لعام 2010: المستقبَل المرتكز على النطاق العريض"، الذي يدعو إلى اعتماد ممارسات وسياسات ملائمة للنطاق العريض من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية التي وضعتها الأمم المتحدة،

يعرب عن الرأي التالي

أنه ينبغي للدول الأعضاء وأعضاء القطاعات وأصحاب المصلحة المهتمين الآخرين أن يضطلعوا بجميع الجهود اللازمة لتعزيز تهيئة بيئة تمكينية من أجل تحقيق نمو وتطوير أكبر للتوصيلية عريضة النطاق،

يدعو الدول الأعضاء إلى

 *أ )* أن تستحدث وتنهض بتوفير نفاذ واسع الانتشار وبأسعار ميسورة إلى البنية التحتية للاتصالات من خلال تهيئة بيئات قانونية وتنظيمية ووضع سياسات تكون نزيهة وشفافة ومستقرة ويمكن التنبؤ بعناصرها وقائمة على أساس غير تمييزي بما يدعم المنافسة ويعزز الابتكار المتواصل في مجال التكنولوجيا والخدمات ويشجع تقديم الحوافز الاستثمارية إلى القطاع الخاص؛

*ب)* استعراض أطرها التنظيمية الحالية بغية اعتماد نهج موجه نحو المنافسة فيما يتعلق بالشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت في سبيل تحقيق أهداف محددة بوضوح في مجال السياسة العامة، مع مراعاة، *ضمن جملة أمور*، مفهوم الحياد التكنولوجي،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات وجميع أصحاب المصلحة المهتمين

إلى مواصلة العمل، حسب الاقتضاء، في إطار أنشطة الاتحاد وجميع المحافل الدولية والإقليمية والوطنية ذات الصلة أخذاً بعين الاعتبار التوصيل عريض النطاق، وتبادل أفضل الممارسات فيما يتعلق بتنفيذ أنظمة تنظيمية متطورة ترمي إلى تحرير الأسواق وتعزيز المنافسة وتحفيز الاستثمار،

يطلب إلى الأمين العام

أن يضمن التنفيذ الفعّال لبرامج الاتحاد وأنشطته ذات الصلة، بما في ذلك نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، من خلال تشجيع وتعزيز التعاون في مجال تطوير التوصيلية عريضة النطاق.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

|  |
| --- |
|  |
| جنيف، 16-14 مايو 2013 |
| **الرأي 3: دعم بناء القدرات من أجلنشر الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت (IPv6)** |
|  |

إن المنتدى العالمي الخامس لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (جنيف، 2013)،

إذ يضع في اعتباره

 *أ )* نجاح القرار 64 (المراجَع في دبي، 2012) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات بشأن موضوع توزيع عناوين بروتوكول الإنترنت وتشجيع نشر الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت (IPv6) والذي تضمن، *في جملة أمور*، تكليف مدير مكتب تقييس الاتصالات بالتعاون الوثيق مع مدير مكتب تنمية الاتصالات للاضطلاع بمهام؛

*ب)* القرار 180 (غوادالاخارا، 2010) لمؤتمر المندوبين المفوضين بشأن تسهيل الانتقال من الإصدار الرابع من بروتوكول الإنترنت (IPv4) إلى الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت (IPv6)؛

*ج)* أعمال فريق العمل المعني بالإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت (IPv6) الذي أنشأه المجلس في دورته لعام 2009 والمناقشات ذات الصلة التي دارت في الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات لعام 2012 (WTSA‑12) في دبي؛

*د )* الرأي 5 (لشبونة، 2009) للمنتدى العالمي لسياسات الاتصالات الداعي إلى تسريع الأنشطة المتعلقة بالقرار 64 للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات؛

*ﻫ )* أعمال مكتب تنمية الاتصالات ومكتب تقييس الاتصالات التي سبق القيام بها بشأن موضوع الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت (IPv6)؛

*و )* أن توزيع عناوين الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت ونشرها قضية مهمة بالنسبة للدول الأعضاء وأعضاء القطاعات؛

*ز )* العمل الجاري لسجلات الإنترنت الإقليمية (RIR) وجمعية الإنترنت (ISOC) وأصحاب المصلحة الآخرين في مجالات الإصدارين الرابع والسادس من بروتوكول الإنترنت وبناء القدرات ذات الصلة،

وإذ يدرك

 *أ )* أن هيئة تخصيص أرقام الإنترنت (IANA) قد وزعت مجموعات عناوين الإصدار الرابع من بروتوكول الإنترنت (IPv4) الأخيرة لسجلات الإنترنت الإقليمية؛

*ب)* أن سجلات الإنترنت الإقليمية وضعت تدابير لإدارة ما تبقى من مجموعات عناوين الإصدار الرابع من بروتوكول الإنترنت؛

*ج)* أن الانتقال إلى الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت يمضي حثيثاً وأن العديد من مؤسسات الأعمال الدولية البارزة القائمة على شبكة الإنترنت قد نفذت بالفعل بوابات بالإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت؛

*د )* أن حيز العنوان الواسع جداً في الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت يمكِّن التوصيلية العالمية لعدد أكبر بكثير من الأجهزة الإلكترونية والهواتف المتنقلة، وأجهزة الحاسوب المحمول وأجهزة الحاسوب على متن المركبات وأجهزة التلفزيون والكاميرات وأجهزة الاستشعار في المباني والأجهزة الطبية، وما إلى ذلك؛

*ﻫ )* أن أمن الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت، عند تفعيله وتشكيله بالبنية التحتية الأساسية المناسبة في شكل أمن بروتوكول الإنترنت (IPsec)، سيعزز الاستيقان والتجفير وحماية التكامل في طبقة الشبكة؛

*و )* أن نسبة حركة الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت (IPv6)، على الرغم من ذلك، لا تزال ضئيلة جداً على شبكة الإنترنت؛

*ز )* أنه نظراً إلى فرصة تشغيل الإصدارين الرابع والسادس من بروتوكول الإنترنت على التوازي، إما عن طريق التشغيل بأسلوب الكدسة المزدوجة أو التشغيل بأسلوب النفق، ستدعو الحاجة إلى عناوين الإصدار الرابع من بروتوكول الإنترنت (IPv4) لفترة غير محددة إلى أن ترجح كفة الخدمات المتوفرة على شبكة الإنترنت عن طريق عناوين الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت؛

*ح)* أن الوافدين الجدد من مقدمي خدمة الإنترنت سيظلون يتطلبون النفاذ إلى عناوين الإصدار الرابع من بروتوكول الإنترنت (IPv4) لفترة غير محددة؛

*ط)* أن سجلات الإنترنت الإقليمية وضعت سياسات خاصة لتوزيع مجموعات العناوين الأخيرة من الإصدار الرابع من بروتوكول الإنترنت وهي تهدف إلى ضمان حصول الشبكات الجديدة والناشئة على كمية صغيرة من عناوين الإصدار الرابع من بروتوكول الإنترنت من أجل المستقبل المنظور؛

*ي)* أن بعض سجلات الإنترنت الإقليمية تسعى إلى استعادة حيز عناوين الإصدار الرابع من بروتوكول الإنترنت الذي وُزع في مجموعات كبيرة لفرادى الشركات والمنظمات قبل إنشاء سجلات الإنترنت الإقليمية؛

*ك)* أن سوقاً مزدهرة قد ظهرت لتناقل عناوين الإصدار الرابع من بروتوكول الإنترنت بين الكيانات وأن النسبة الغالبة من العناوين المنقولة هي من التوزيعات الموروثة التي لا تخضع لسياسات سجلات الإنترنت الإقليمية؛

*ل)* أن مديري مكتب تقييس الاتصالات ومكتب تنمية الاتصالات قاما بما يلي:

(1 بدء مشروع لمساعدة البلدان النامية والاستجابة لاحتياجاتها الإقليمية كما حددها مكتب تنمية الاتصالات (BDT)، وينبغي أن ينفَّذ هذا المشروع بالتعاون بين مكتب تقييس الاتصالات ومكتب تنمية الاتصالات، مع مراعاة مشاركة الشركاء الراغبين في الانضمام وتقديم خبراتهم؛

(2 إنشاء موقع على شبكة الإنترنت يقدم معلومات عن الأنشطة العالمية المتصلة بالإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت (IPv6) لتسهيل التوعية بأهمية نشر الإصدار السادس لجميع أعضاء الاتحاد والجهات المهتمة، وتقديم معلومات تتعلق بالفعاليات التدريبية التي تضطلع بها الجهات ذات الصلة في مجتمع الإنترنت (مثل سجلات الإنترنت الإقليمية وسجلات الإنترنت المحلية (LIR) ومجموعات المشغلين وجمعية الإنترنت (ISOC))؛

(3 إذكاء الوعي بأهمية الانتقال إلى الإصدار السادس ونشره وتسهيل أنشطة التدريب المشترك بمشاركة الخبراء المعنيين من الجهات ذات الصلة وتوفير المعلومات إلى البلدان النامية؛

(4 دراسة توزيع عناوين الإصدار السادس وتسجيل هذا التوزيع وتقديم تقرير بذلك إلى مجلس الاتحاد في دورة عام 2012،

وإذ يدرك كذلك

 *أ )* أن سجلات الإنترنت الإقليمية في صدد وضع سياسات لإدارة تناقل حيز العناوين بين المناطق، ترتكز إلى الطلب القائم على الاحتياجات من عناوين الإصدار الرابع؛

*ب)* أن توزيع العناوين القائم على الاحتياجات ينبغي أن يبقى ركيزة توزيع عناوين بروتوكول الإنترنت، بغض النظر عما إذا كانت من الإصدار السادس أم الرابع، وفي حالة الإصدار الرابع، بغض النظر عما إذا كان حيز العنوان موروثاً أم موزعاً؛

*ج)* أن معاملات الإصدار الرابع التي تبلَّغ إلى سجلات الإنترنت الإقليمية ذات الصلة، بما فيها معاملات العناوين الموروثة، لا تخضع جميعها بالضرورة لسياسات سجلات الإنترنت الإقليمية فيما يتعلق بالتناقلات، على النحو الذي تدعمه السياسات التي وضعتها مجتمعات سجلات الإنترنت الإقليمية؛

*د )* أن الإشكالات المتعلقة بعناوين الإصدار الرابع يمكن أن تبقى في حدها الأدنى من خلال التعجيل بالانتقال إلى الإصدار السادس،

يعرب عن الرأي التالي

 *أ )* أن كل جهد ينبغي أن يُبذل لتشجيع الانتقال إلى الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت (IPv6) وتسهيله؛

*ب)* أن سياسات التناقل ما بين جميع سجلات الإنترنت الإقليمية ينبغي أن تضمن أن يكون التناقل قائماً على الاحتياجات وأن تكون موحدة لدى جميع سجلات الإنترنت الإقليمية بصرف النظر عن حيز العنوان المعني؛

*ج)* أن الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات ينبغي لها تعزيز تيسر معدات مقار العملاء المتوافقة مع الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت بتكلفة معقولة في أقصر وقت ممكن،

يدعو

 *أ )* الدول الأعضاء إلى النظر في سياسات وحوافز لتشجيع وتيسير ودعم أسرع اعتماد وانتقال ممكن إلى الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت فيما يقع ضمن دائرة سلطتها؛

*ب)* أعضاء القطاعات من أرباب الأعمال التجارية الإلكترونية والقائمة على شبكة الإنترنت إلى تقديم خدماتهم عبر الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت في أسرع وقت ممكن.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

|  |
| --- |
|  |
| جنيف، 16-14 مايو 2013 |
| **الرأي 4: دعم تبني الإصدار 6 من بروتوكول الإنترنتوالانتقال من الإصدار الرابع منه** |
|  |

إن المنتدى العالمي الخامس لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (جنيف، 2013)،

إذ يضع في اعتباره

 *أ )* القرار 64 (المراجَع في دبي، 2012) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات بشأن توزيع عناوين بروتوكول الإنترنت وتسهيل الانتقال إلى الإصدار السادس منه ونشره، الذي يكلف مدير مكتب تقييس الاتصالات، *ضمن جملة أمور*، بالتعاون الوثيق مع مدير مكتب تنمية الاتصالات بما يلي:

(1 مواصلة الأنشطة الجارية بين مكتب تقييس الاتصالات (TSB) ومكتب تنمية الاتصالات (BDT)، مع مراعاة مشاركة أولئك الشركاء الراغبين في المساهمة بخبرتهم لمساعدة البلدان النامية في تسهيل الانتقال إلى الإصدار السادس لبروتوكول الإنترنت (IPv6) ونشره، والاستجابة لاحتياجاتها الإقليمية كما حددها مكتب تنمية الاتصالات وخاصة من خلال برامج بناء القدرات؛

(2 تحديث الموقع الإلكتروني الذي يقدم معلومات عن الأنشطة العالمية المتصلة بالإصدار السادس، لتسهيل إذكاء الوعي بأهمية نشر الإصدار السادس لدى كل أعضاء الاتحاد والكيانات المهتمة، وتقديم معلومات تتعلق بأنشطة التدريب التي يضطلع بها الاتحاد الدولي للاتصالات والمنظمات ذات الصلة في مجتمع الإنترنت (مثل سجلات الإنترنت الإقليمية (RIR) ومجموعات المشغلين وجمعية الإنترنت (ISOC))؛

(3 ترويج الوعي بأهمية الانتقال إلى الإصدار السادس ونشره وتسهيل أنشطة التدريب المشترك بمشاركة الخبراء المعنيين من الكيانات ذات الصلة وتوفير المعلومات بما في ذلك خرائط طريق ومبادئ توجيهية والمساعدة في إنشاء مختبرات خاصة باختبارات الإصدار السادس لبروتوكول الإنترنت في البلدان النامية بالتعاون مع المنظمات ذات الصلة؛

(4 اتخاذ إجراءات مناسبة لتسهيل أنشطة لجنة الدراسات 2 ولجنة الدراسات 3 في مجال عناوين بروتوكول الإنترنت وتقديم تقرير سنوي إلى مجلس الاتحاد وإلى الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات لعام 2016؛

*ب)* القرار 180 لمؤتمر المندوبين المفوضين (غوادالاخارا، 2010) بشأن تسهيل الانتقال من الإصدار الرابع لبروتوكول الإنترنت إلى الإصدار السادس منه؛

*ج)* أعمال فريق العمل المعني بالإصدار السادس لبروتوكول الإنترنت الذي أنشأه المجلس في دورته لعام 2009، والمناقشات ذات الصلة التي دارت في الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات لعام 2012 (دبي، 2012)؛

*د )* الرأي 5 (لشبونة، 2009) للمنتدى العالمي لسياسات الاتصالات الذي يدعو إلى التعجيل بالأنشطة المتصلة بالقرار 64 (جوهانسبرغ، 2008) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات؛

*ﻫ )* الأعمال التي اضطلع بها فعلاً مكتب تنمية الاتصالات ومكتب تقييس الاتصالات بشأن موضوع الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت؛

*و )* أن توزيع عناوين الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت ونشرها مسألة هامة بالنسبة إلى الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات؛

*ز )* العمل الجاري في سجلات الإنترنت الإقليمية (RIR) وجمعية الإنترنت (ISOC) وأصحاب المصلحة الآخرين في مجالات الإصدار الرابع من بروتوكول الإنترنت (IPv4) والإصدار السادس منه،

وإذ يدرك

 *أ )* أن هيئة تخصيص أرقام الإنترنت (IANA) قد وزعت المجموعات الأخيرة من عناوين الإصدار الرابع لسجلات الإنترنت الإقليمية؛

*ب)* أن سجلات الإنترنت الإقليمية على وشك استنفاد توزيعاتها لعناوين الإصدار الرابع؛

*ج)* أن الانتقال إلى الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت يمضي حثيثاً وأن العديد من مؤسسات الأعمال الدولية البارزة القائمة على شبكة الإنترنت قد نفذت بالفعل بوابات الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت؛

*د )* أن حيز العنوان الواسع جداً في الإصدار السادس يمكِّن التوصيلية العالمية لعدد أكبر بكثير من الأجهزة الإلكترونية والهواتف المتنقلة، وأجهزة الحاسوب المحمول وأجهزة الحاسوب على متن المركبات وأجهزة التلفزيون والكاميرات وأجهزة الاستشعار في المباني والأجهزة الطبية، وما إلى ذلك؛

*ﻫ )* أن أمن الإصدار السادس، عند تفعيله وتشكيله بالبنية التحتية الأساسية المناسبة مثل أمن بروتوكول الإنترنت (IPsec)، من شأنه أن يعزز الاستيقان والتجفير والسرية وحماية التكامل في طبقة الشبكة؛

*و )* أن نسبة حركة الإصدار السادس على شبكة الإنترنت لا تزال ضئيلة جداً؛

*ز )* أنه نظراً إلى عدم التوافق بين الإصدارين الرابع والسادس، يكون التشغيل المتوازي (بأسلوب الكدسة المزدوجة) مطلوباً وستكون هناك حاجة إلى عناوين الإصدار الرابع خلال فترة غير محددة إلى أن يتاح الحد الأدنى اللازم من المستعملين والخدمات عبر عناوين الإصدار السادس، مما يسمح بإلغاء الإصدار الرابع تدريجياً؛

*ح)* أن الوافدين الجدد من مقدمي خدمة الإنترنت سيظلون يتطلبون النفاذ إلى عناوين الإصدار الرابع لفترة غير محددة من الوقت؛

*ط)* أن مجموعات كبيرة من حيز عناوين الإصدار الرابع وزعت لفرادى الشركات والمنظمات قبل إنشاء سجلات الإنترنت الإقليمية وأن وضع حيز بعض العناوين الموروثة غير واضح؛

*ي)* أن سوقاً مزدهرة قد ظهرت لتناقل عناوين الإصدار الرابع بين الكيانات وأن النسبة الغالبة من العناوين المنقولة هي من التوزيعات الموروثة التي لا تخضع لسياسات سجلات الإنترنت الإقليمية؛

*ك)* أنه وفقاً للسياسات التي وضعت من خلال سجلات الإنترنت الإقليمية، لا تزال جميع أرقام بروتوكول الإنترنت تُوزع لكي تُستعمل حسب الاحتياجات وينبغي أن تُعاد إلى مجموعة الأرقام عندما تصبح غير ضرورية،

وإذ يدرك كذلك

 *أ )* أن عمليات نقل عناوين الإصدار IPv4 غير المنسقة من خلال سجلات الإنترنت الإقليمية يمكن أن يكون لها عواقب غير مرغوبة؛

*ب)* أنه يمكن الحد من هذه العواقب من خلال التعجيل بالانتقال إلى الإصدار السادس،

يعرب عن الرأي التالي

 *أ )* أن كل جهد ينبغي أن يُبذل لتشجيع الانتقال إلى الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت (IPv4) وتسهيله؛

*ب)* أن كل جهد ينبغي أن يُبذل لتيسير الاستعمال الأمثل لعناوين الإصدار الرابع، بما في ذلك العناوين الموروثة ومن خلال عمليات التناقل بين المناطق؛

*ج)* أنه ينبغي الاستمرار في وضع خطط وسياسات للسماح للوافدين الجدد من مقدمي خدمات الإنترنت بالدخول إلى السوق عبر النفاذ إلى مجموعة معقولة من عناوين الإصدار الرابع بأسعار معقولة؛

*د )* أن توزيع العناوين على أساس الاحتياجات ينبغي أن يستمر في تشكيل الأساس لتوزيع عناوين بروتوكول الإنترنت بغض النظر عما إذا كانت عناوين الإصدار السادس أم الإصدار الرابع؛

*ﻫ )* أنه ينبغي مواصلة تبليغ سجلات الإنترنت الإقليمية ذات الصلة بجميع معاملات الإصدار الرابع؛

*و )* أن سياسات التناقل بين جميع سجلات الإنترنت الإقليمية ينبغي أن تضمن أن تكون عمليات التناقل هذه قائمة على الاحتياجات وأن تكون موحدة لدى جميع سجلات الإنترنت الإقليمية بصرف النظر عن حيز العنوان المعني؛

*ز )* أنه ينبغي وضع خطط وسياسات لمعالجة مسألة العناوين الموروثة التي قد لا تخضع للسياسات الحالية لسجلات الإنترنت الإقليمية،

يدعو

 *أ )* الدول الأعضاء إلى اتخاذ التدابير المناسبة لتشجيع وتيسير ودعم اعتماد الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت والانتقال إليه بأسرع وقت ممكن؛

*ب)* الأعضاء إلى تشجيع منتجات وخدمات ميسورة التكلفة ومطابقة للإصدار السادس بأسرع ما يمكن؛

*ج)* الدول الأعضاء إلى المساهمة في أعمال فريق العمل التابع للمجلس المعني بقضايا السياسات العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت، وذلك فيما يتعلق بمسائل الإنترنت وإدارة موارد الإنترنت بما فيها العناوين؛

*د )* الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين إلى المشاركة، وفقاً لأدوارهم ومسؤولياتهم المحددة في الفقرة 35 من برنامج عمل تونس، في مؤسسات أصحاب المصلحة المتعددين المسؤولة مباشرة عن وضع السياسات التقنية وتوزيع هذه الموارد بحيث تتم مراعاة أولوياتها الاستراتيجية في إطار هذه المسائل.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

|  |
| --- |
|  |
| جنيف، 16-14 مايو 2013 |
|  |  |
| **الرأي 5: دعم ن‍هج تعدد أصحاب ال‍مصلحة في إدارة الإنترنت** |
|  |

إن ال‍منتدى العال‍مي ال‍خامس لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا ال‍معلومات والاتصالات (جنيف، 2013)،

إذ يذكّر

بالفقرة 34 من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات (برنامج عمل تونس) التي تقدم تعريفاً عملياً لإدارة الإنترنت يفيد أنها تطوير وتطبيق من جانب الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، كل بحسب دوره، للمبادئ والمعايير والقواعد والأعراف المشتركة وإجراءات اتخاذ القرارات والبرامج التي تحدد تطور الإنترنت واستعمالها،

وإذ يدرك

 *أ )* أن الفقرة 37 من برنامج عمل تونس تسعى إلى تحسين تنسيق أنشطة المنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات الأخرى المعنية بإدارة الإنترنت وتبادل المعلومات فيما بينها. وتنص على أنه ينبغي اتباع نهج تعدد أصحاب المصلحة بقدر الإمكان، وعلى جميع المستويات؛أنه وفقاً للفقرة

*ب)* أنه وفقاً للفقرة 35 من برنامج عمل تونس، تشمل إدارة الإنترنت مسائل تقنية ومسائل تتصل بالسياسات العامة على حد سواء وينبغي أن تضم جميع أصحاب المصلحة والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الدولية المعنية. ومن المعترف به في هذا الصدد:

’1‘ أن سلطة وضع السياسات العامة المتصلة بالإنترنت هي حق سيادي للدول، فهي التي تتمتع بالحقوق كما تقع عليها المسؤوليات في مجال قضايا السياسات العامة الدولية المتصلة بالإنترنت؛

’2‘ أن القطاع الخاص كان له دور مهم وينبغي أن يظل له دور مهم في تطوير الإنترنت، من الناحيتين التقنية والاقتصادية؛

’3‘ أن المجتمع المدني يقوم أيضاً بدور مهم في المسائل المتصلة بالإنترنت، وخصوصاً على مستوى المجتمعات المحلية، وينبغي له أن يواصل القيام بهذا الدور؛

’4‘ أن المنظمات الدولية الحكومية كان لها دور في تسهيل تنسيق قضايا السياسات العامة المتصلة بالإنترنت، وينبغي لها أن تواصل القيام بهذا الدور؛

’5‘ أن المنظمات الدولية كان لها أيضاً دور مهم في وضع المعايير التقنية المتصلة بالإنترنت، وفي وضع السياسات ذات الصلة، وينبغي لها أن تواصل القيام بهذا الدور؛

*ج)* أنه وفقاً للفقرة 55 من برنامج عمل تونس، فإن الترتيبات القائمة لإدارة الإنترنت تطبق بفعالية مما جعل الإنترنت على ما هي عليه اليوم وسطاً شديد القوة عالي الحركة والتنوع على الصعيد الجغرافي حيث يضطلع القطاع الخاص بالدور الرائد في التشغيل اليومي، مع تحقيق الابتكار وخلق القيمة بلا حدود؛

*د )* أنه وفقاً للفقرة 69 من برنامج عمل تونس، هناك حاجة إلى تعزيز التعاون لتمكين الحكومات من أن تنفذ أدوارها وتضطلع بمسؤولياتها على قدم المساواة، في مسائل السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت، ولكن ليس في الشؤون اليومية التقنية والتشغيلية التي لا تؤثر على مسائل السياسة العامة الدولية،

وإذ يضع في اعتباره

القرارات 101 (المراجَع في غوادالاخارا، 2010)، و102 (المراجَع في غوادالاخارا، 2010) و133 (المراجَع في غوادالاخارا، 2010) التي تنص على استكشاف سُبل ووسائل لزيادة التعاون والتنسيق بين الاتحاد والمنظمات ذات الصلة (بما فيها مؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (ICANN) وفريق مهام هندسة الإنترنت (IETF) والمكاتب الإقليمية لتسجيل الإنترنت (RIR) وجمعية الإنترنت (ISOC) واتحاد الشبكة العالمية (W3C) دون الاقتصار عليها) على أساس المعاملة بالمثل،

يعرب عن الرأي التالي

أن من المهم مواصلة تنفيذ ممارسات تعدد أصحاب المصلحة على النحو المبين في الفقرات ذات الصلة من برنامج عمل تونس،

يدعو الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين إلى

 *أ )* استكشاف سُبل ووسائل لزيادة التعاون والتنسيق بين الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الدولية والمنظمات الدولية الحكومية والمجتمع المدني، فضلاً عن زيادة المشاركة في عمليات تشمل أصحاب المصلحة المتعددين، بما يضمن أن تكون إدارة الإنترنت عملية بين أصحاب مصلحة متعددين تمكن جميع الأطراف من الاستمرار في الاستفادة من الإنترنت؛

*ب)* المساهمة استناداً إلى أدوارهم ومسؤولياتهم المبينة في الفقرة 35 من برنامج عمل تونس؛

*ج)* التركيز بوجه خاص على كيفية تحسين مشاركة أصحاب المصلحة من البلدان النامية في المبادرات والكيانات والمنظمات والمؤسسات المعنية بمختلف جوانب إدارة الإنترنت.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

|  |
| --- |
|  |
| جنيف، 16-14 مايو 2013 |
| **الرأي 6: دعم تفعيل عملية التعاون ال‍معزز** |
|  |

إن المنتدى العالمي الخامس لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (جنيف، 2013)،

إذ يذكّر

 *أ )* بالفقرات ذات الصلة من برنامج عمل تونس بما في ذلك الفقرات 35 و37 و55 و60 و65 و68 و69 و70 و71 و83 بشأن *التعاون المعزز* وأدوار جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة؛

*ب)* بقراري الجمعية العامة للأمم المتحدة – تعزيز التعاون (A/RES/65/141 2011، وA/RES/67/195 2012)؛

*ج)* قرارات الاتحاد ذات الصلة (أي القرارات 101 و102 و133)،

وإذ يضع في اعتباره

 *أ )* أن الإنترنت تطورت لتصبح وسيلة قوية ناجحة للغاية من أجل الابتكار والنمو الاقتصادي وانتشار المعرفة والثقافة وتقديم الخدمات؛

*ب)* أن الإنترنت، قدمت، أينما أتيحت، فوائد اقتصادية واجتماعية، ضمن جملة أمور، إلى الحكومات وقطاع الأعمال والمجتمع عموماً. ومع ذلك، من المعترف به أن هناك بعض المشاكل المتصلة بأمن الشبكات والرسائل الاقتحامية التي ينبغي معالجتها من خلال التعاون بين جميع أصحاب المصلحة كل بحسب دوره؛

*ج)* أن الإنترنت ضرورية الآن لمواصلة تشغيل خدمات الأعمال التجارية والحكومات في العالم؛

*د)* أن التعاون الدولي والدعم ضروريان أيضاً لجلب فوائد الإنترنت لجميع شعوب العالم، وخاصة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً،

وإقراراً منه

بالقرار A/RES/67/195 للجمعية العامة للأمم المتحدة الذي ينص على "أهمية العملية التي ترمي إلى تعزيز التعاون بما يتسق تماماً مع الولاية المنصوص عليها في برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات والحاجة الملحة إلى الاضطلاع بها وضرورة تعزيز التعاون من أجل تمكين الحكومات من الاضطلاع، على قدم المساواة، بأدوارها ومسؤولياتها فيما يتعلق بقضايا السياسات العامة الدولية المتصلة بالإنترنت، وليس فيما يتعلق بالمسائل التقنية والتشغيلية اليومية التي لا تؤثر في تلك القضايا"،

وإذ يلاحظ

 *أ )* أن أسرة منظمات الأمم المتحدة حاولت أن تعالج بعض قضايا السياسات العامة الدولية المتصلة بالإنترنت؛

*ب)* أن تلك المحاولات التي قامت بها أسرة الأمم المتحدة المشار إليها في الفقرة إذ يلاحظ أ ) أعلاه لم تتناول على نحو تام تلك القضايا الأساسية المتعلقة بالإنترنت؛

*ج)* أن الجمعية العامة للأمم المتحدة اعتمدت القرار (A/RES/67/195) في 21 ديسمبر 2012،

 "20 تدعو رئيس اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية إلى إنشاء فريق عامل يعنى بتعزيز التعاون لدراسة التكليف الصادر عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات بشأن تعزيز التعاون، على النحو الوارد في برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات، عن طريق التماس إسهامات من جميع الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية وجمعها واستعراضها ووضع توصيات بشأن كيفية القيام بهذا التكليف على نحو تام، وينبغي أن يأخذ رئيس اللجنة أيضاً في اعتباره، عند دعوة الفريق العامل إلى الانعقاد، الاجتماعات المقررة بالفعل في جدول اجتماعات اللجنة، وينبغي أن يقدم الفريق العامل تقريراً إلى اللجنة في دورتها السابعة عشرة التي ستعقد في عام 2014، كإسهام في الاستعراض العام لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

 21 تطلب إلى رئيس اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية كفالة التمثيل المتوازن بين الحكومات من المجموعات الإقليمية الخمس للجنة في الفريق العامل المعني بتعزيز التعاون وأن يشمل مدعوين من جميع الجهات المعنية الأخرى، أي من القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط التقنية والأكاديمية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية، مع كفالة المساواة في ذلك بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة"،

يعرب عن الرأي التالي

إعادة تأكيد الحاجة إلى تعزيز التعاون لتمكين الحكومات من وضع السياسات العامة الدولية المتصلة بالإنترنت بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة على النحو المبين في الفقرة 69 من برنامج عمل تونس،

يدعو

جميع أصحاب المصلحة إلى العمل على هذه المسائل.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

ال‍ملحـق 1

# 1 تقرير رئيس فريق العمل 1 إلى الجلسة العامة

اجتمع فريق العمل 1 يوم 14 مايو 2013، الساعة 17:40 - 16:15 لمناقشة مشروعي رأيين برئاسة السيد دانييل كالفاكانتي (البرازيل) ونائبة الرئيس السيدة سالي ونتوورث (ISOC):

[مشروع الرأي 1: تشجيع إنشاء نقاط تبادل الإنترنت (IXP) كحل طويل الأجل لزيادة التوصيلية](http://www.itu.int/md/S13-WTPF13IEG3-C-0047/en)

[مشروع الرأي 2: تعزيز بيئة تمكينية من أجل نمو وتطوير أكبر لتوصيلية النطاق العريض](http://www.itu.int/md/S13-WTPF13IEG3-C-0043/en)

وفيما يلي تقرير عن الرأيين:

## 1.1 الرأي 1

نظر فريق العمل في [مشروع الرأي 1: تشجيع إنشاء نقاط تبادل الإنترنت (IXP) كحل طويل الأجل لزيادة التوصيلية](http://www.itu.int/md/S13-WTPF13IEG3-C-0047/en)، إلى جانب عدد من المساهمات من الولايات المتحدة ([الوثيقة WTPF‑13/6](http://www.itu.int/md/S13-WTPF13-C-0006/en)) وتركيا ([الوثيقة WTPF‑13/7](http://www.itu.int/md/S13-WTPF13-C-0007/en)) ومركز تنسيق شبكات بروتوكول الإنترنت الأوروبية (RIPE NCC) ([الوثيقة WTPF‑13/8](http://www.itu.int/md/S13-WTPF13-C-0008/en)) وجمعية الإنترنت (ISOC) ([الوثيقة WTPF‑13/9](http://www.itu.int/md/S13-WTPF13-C-0009/en)) وأستراليا ([الوثيقة WTPF-13/11](http://www.itu.int/md/S13-WTPF13-C-0011/en)). وعرضت الولايات المتحدة والمركز RIPE NCC وجمعية ISOC وأستراليا مساهماتها شفوياً، حيث عبرت عن تأييدها للرأي بصيغته الحالية.

واقترحت مساهمة تركيا إضافة عبارة "خصوصاً في البلدان النامية" إلى النقطة الثانية من فقرة "*يدعو*"، والاستعاضة عن عبارة "السماح لمشغلي" بعبارة "تشجيع مشغلي" في النقطة الثالثة من فقرة "*يدعو*". غير أنه في المناقشات التي أعقبت ذلك، لم تؤيد بلدان أخرى إعادة صياغة النص. وسعياً للتوفيق، قبلت تركيا بمبادرة كريمة التخلي عن تعديلاتها المقترحة. وعبر عدد من الوفود عن شكرهم للوفد التركي على ما تحلى به من روح توافقية.

وفي ضوء هذه المناقشات، صدق فريق العمل 1 على مشروع الرأي 1 بصيغته غير المعدلة وأحاله إلى الجلسة العامة للنظر فيه.

## 2.1 الرأي 2

نظر فريق العمل في [مشروع الرأي 2: تعزيز بيئة تمكينية من أجل نمو وتطوير أكبر لتوصيلية النطاق العريض](http://www.itu.int/md/S13-WTPF13IEG3-C-0043/en)، إلى جانب عدد من المساهمات من الولايات المتحدة ([الوثيقة WTPF-13/6](http://www.itu.int/md/S13-WTPF13-C-0006/en)) وتركيا ([الوثيقة WTPF‑13/7](http://www.itu.int/md/S13-WTPF13-C-0007/en)) وجمعية الإنترنت (ISOC) ([الوثيقة WTPF‑13/9](http://www.itu.int/md/S13-WTPF13-C-0009/en)) وأستراليا ([الوثيقة WTPF-13/11](http://www.itu.int/md/S13-WTPF13-C-0011/en)) وشركة Avanti ([الوثيقة WTPF‑13/12](http://www.itu.int/md/S13-WTPF13-C-0012/en)) ورابطة المنتدى العالمي للاتصالات الساتلية (VSAT) أو GVF ([الوثيقة WTPF‑13/13](http://www.itu.int/md/S13-WTPF13-C-0013/en)). وعرضت الولايات المتحدة وجمعية ISOC وأستراليا مساهماتها شفوياً، حيث عبرت عن تأييدها لمشروع الرأي 2.

واقترحت مساهمة تركيا إضافة عبارة "ذات الصلة" بعد "المحافل الدولية والإقليمية والوطنية" في فقرة "*يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات وجميع أصحاب المصلحة المهتمين*".

واقترحت Avanti وGVF عدداً من التعديلات الصياغية في الفقرة الفرعية ج) من فقرة "*وإذ يدرك*". وتهدف هذه التغييرات إلى إبراز نهج الحياد التكنولوجي عند إنشاء شبكات النطاق العريض التي ينبغي لها أن تشمل النطاق العريض الثابت والمتنقل للأرض إلى جانب النطاق العريض الساتلي، لكي يتسنى توفير خدمات النطاق العريض، بما في ذلك في المناطق التي تفتقر إلى الخدمات أو التي تعاني من نقص فيها.

وأثناء المناقشات التي أعقبت ذلك، عبر عدد من البلدان عن تأييدهم للتعديل المقترح من تركيا من حيث إنه يحسن النص. وقد طلبت السنغال إضافة إلى ذلك أن يتم الإقرار بالعمل القيم لمكتب تنمية الاتصالات (BDT) في نقطتين إضافيتين جديدتين (ج) و(د) للإشارة إلى المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات الصادرة عن الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات (GSR) لعام 2011 والمبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات الصادرة عن الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لعام 2009، وذلك في فقرة "*إذ يلاحظ*". واقترحت غانا إضافة عبارة "حفز الطلب على" في النقطة ’4‘ من الفقرة الفرعية ج) من فقرة "*وإذ يدرك*"، لإبراز التوازن على جانبي العرض والطلب في إطار النظام الإيكولوجي للنطاق العريض. وطلبت المملكة المتحدة توضيح ما إذا كان بوسع المنتدى أن *يطلب* من الأمين العام أم *يدعو* الأمين العام إلى كفالة التنفيذ الفعّال لبرامج الاتحاد وأنشطته ذات الصلة.

وأوضحت الأمانة أن هناك مسابقة من المنتدى العالمي الأول لسياسات الاتصالات لعام 1996 (WTPF‑1996) يطلب فيها المنتدى أمراً ما من الأمين العام على هذا النحو. ومع ذلك، فقد قبلت شركة Avanti والسنغال وغانا بروح التوافق أن تظهر تعديلاتها في تقرير الرئيس بدلاً من الرأي نفسه.

وفي ضوء هذه المناقشات، صدق فريق العمل 1 على مشروع الرأي 2 مع إضافة عبارة "ذات الصلة" وأحاله إلى الجلسة العامة لكي تنظر فيه.

وعلى الرغم من تناول فريق العمل لمشروعي رأيين في فترة زمنية محدودة، فقد انتهت المناقشات في جلسة واحدة وحازت على رضاء المندوبين بالمنتدى. ومن ثم، فقد تنازل فريق العمل 1 عن جلسة العمل الثانية المخصصة له في صباح اليوم التالي لفريق العمل 2.

وشكر الرئيس الأمانة على دعمها، كما شكر نائب الرئيس والمترجمين الشفويين والقائمين بخدمة العرض النصي للحوار.

السيد د. كافالكانتي
رئيس فريق العمل 1

# 2 تقرير رئيس فريق العمل 2 إلى الجلسة العامة

اجتمع فريق العمل 2 يوم **15 مايو الساعة 10:10 - 09:30** لمناقشة مشروعي رأيين:

مشروع الرأي 3: دعم بناء القدرات من أجل نشر الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت (IPv6)

مشروع الرأي 4: دعم تبني الإصدار 6 من بروتوكول الإنترنت والانتقال من الإصدار الرابع

نظر فريق العمل في [مشروعي الرأيين 3 و4](http://www.itu.int/md/S13-WTPF13IEG3-C-0047/en) إلى جانب 5 مساهمات مكتوبة من الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا والمركز RIPE NCC وجمعية الإنترنت (ISOC) وأستراليا.

وعرض مندوبو الجهات المقدمة للمساهمات مساهماتهم شفوياً، حيث عبروا عن تأييدهم الكامل لهذين الرأيين اللذين أعدهما فريق الخبراء غير الرسمي بشأن النهوض بنشر الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت الذي يمثل حاجة ملحة وحاسمة من أجل تنمية مستدامة للإنترنت في المستقبل.

وأيدت الولايات المتحدة ومركز RIPE NCC وجمعية الإنترنت (ISOC) هذين الرأيين بصيغتهما الحالية. وقد أقر مندوب مركز RIPE NCC في مداخلته بشكل خاص بأن مشروعي الرأيين هذين يتناولان مجالين مختلفين ومتمايزين من المجالات التي تهم الدول الأعضاء وغيرهم من أعضاء المجتمع العالمي للإنترنت. واعترافاً بالتوافق الذي حققه فريق الخبراء غير الرسمي، أيد مندوب أستراليا في مداخلته اعتماد مشروعي الرأيين 3 و4 بصيغتهما الحالية وسحب اقتراح أستراليا السابق بدمجمهما معاً.

وعرض مندوب تركيا مقترح تركيا بدمج مشروعي الرأيين 3 و4. وأشارت وفود أخرى في مداخلاتها إلى التوجه السائد المفضل المعبر عنه في هذا المنتدى ومفاده أن نص مشروعي الرأيين هذين ليس هو النص الأمثل غير أنه يمثل حلاً توافقياً دقيقاً وينبغي عدم تعديله تعديلاً كبيراً. ونظراً للقيود المتعلقة بالوقت المتاح، أوصي بعدم إعادة فتح باب المناقشة بشأن مشروعي الرأيين. وفي ظل روح التوافق، تكرمت تركيا بالموافقة على عدم الإصرار على دمج هذين الرأيين. ووافق فريق العمل 2 على الإبقاء على الرأيين 3 و4 منفصلين.

وفي مناقشة من أجل الصياغة النهائية لنص الرأي 3، اقترحت تركيا إضافة النص التالي:

"يطلب من الأمين العام

*أن يكفل التنفيذ الفعّال لبرامج الاتحاد وأنشطته ذات الصلة لدعم بناء قدرات الدول الأعضاء في مجال الانتقال من الإصدار IPv4 إلى الإصدار IPv6*"

ثم دعا الرئيس إلى إبداء تعليقات بشأن هذا التغيير المقترح. وأشار بعض المندوبين إلى أن النص المقترح إضافته مدرج بالفعل في الوثائق المتعلقة بولاية الاتحاد مثل القرار 63 الصادر عن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2010 (WTDC‑10) والقرار 180 الصادر عن مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2010 (PP‑10) والقرار 64 الصادر عن الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات لعام 2012 (WTSA‑12)، وأن من الأنسب توجيه هذا الطلب إلى مدير مكتب تنمية الاتصالات وليس إلى الأمين العام. وفي ضوء تفضيل فريق العمل لعدم تعديل نصي الرأيين، اقترح الرئيس إدراج مساهمة تركيا في نص تقرير الرئيس. وفي ظل روح التوافق، وافقت تركيا على هذا الاقتراح.

وصدق فريق العمل 2 على الرأي 3 بدون تعديل وأحاله إلى الجلسة العامة لكي تنظر فيه.

وفي المناقشة التي أفضت إلى الموافقة على الرأي 4، سلطت الولايات المتحدة وجمعية الإنترنت (ISOC) الضوء على النص الوارد حالياً في مشروع الرأي 4 والذي يدعم نظام تعدد أصحاب المصلحة فيما يتعلق بتوزيع أرقام بروتوكول الإنترنت وإدارتها الذي يرتكز على خمسة مكاتب إقليمية لتسجيل الإنترنت (RIR) مع دعوة الحكومات إلى المساهمة في عملية وضع السياسات الخاصة بسجلات الإنترنت الإقليمية.

مع التعبير عن الرضاء بدعم مشروع الرأي 4 بصيغته الحالية، أوضح المركز RIPE NCC نيابةً عن جميع مكاتب تسجيل الإنترنت الإقليمية بعض النقاط المحددة في نص مشروع الرأي وطلب من الاجتماع الرجوع إلى وثيقة المعلومات رقم 12 المقدمة من مركز آسيا والمحيط الهادئ لمعلومات الشبكات (APNIC). أعرب الحضور عن التقدير للمساهمة المقدمة من المكاتب الإقليمية لتسجيل الإنترنت وأشاروا إلى أن المعلومات الواردة في هذه الوثيقة مفيدة.

وفي ضوء هذه المناقشات، صدق فريق العمل 2 على مشروع القرار 4 بدون تعديل وأحاله إلى الجلسة العامة لكي تنظر فيه.

وبعد الموافقة على هذين الرأيين، عبر مركز آسيا والمحيط الهادئ لمعلومات الشبكات (APNIC)، نيابةً عن المكاتب الإقليمية لتسجيل الإنترنت (RIR) عن ملاحظة غاية في الإيجابية مفادها أن المنتدى أعد رأيين مهمين بشأن مواضيع متعلقة بالإصدار السادس لبروتوكول الإنترنت، وهو أمر ضروري من أجل إنترنت المستقبل. وأضاف مركز آسيا والمحيط الهادئ أن مكاتب تسجيل الإنترنت الإقليمية ستواصل مشاركة الاتحاد في بناء القدرات وهو ما يعد عنصراً أساسياً من أجل نشر الإصدار IPv6.

ثم أخذت مؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (ICANN) الكلمة. وسلطت الضوء على دور المكاتب الإقليمية لتسجيل الإنترنت، وتطرقت إلى إسهام المؤسسة في بعض عمليات وضع السياسات وأثنت على أعمال الاتحاد فيما يتعلق بهذا المنتدى.

وشكر الرئيس الأمانة على دعمها، كما شكر نائب الرئيس والمترجمين الشفويين والقائمين بخدمة العرض النصي للحوار.

**مصعب عبد الله (البحرين)**رئيس فريق العمل 2

# 3 تقرير رئيس فريق العمل 3 إلى الجلسة العامة

اجتمع فريق العمل 3 يوم 15 مايو 2013، الساعة 17:40 - 10:40، ومرة أخرى يوم 16 مايو، الساعة 10:45 - 09:30 لمناقشة مشروعي رأيين ومساهمة واحدة في نسق رأي:

مشروع الرأي 5: [دعم نهج تعدد أصحاب المصلحة في إدارة الإنترنت](http://www.itu.int/md/S13-WTPF13IEG3-C-0042/en)

مشروع الرأي 6: [دعم تفعيل عملية التعاون المعزز](http://www.itu.int/md/S13-WTPF13IEG3-C-0044/en)

مشروع الرأي الجديد: [دور الحكومات في إطار نموذج تعدد أصحاب المصلحة لإدارة الإنترنت](http://www.itu.int/md/S13-WTPF13-C-0005/en)

وبالنظر إلى عدد وطبيعة المساهمات، وبغية تكريس وقت كاف لمشروع الرأي الجديد المقدَّم من البرازيل ([الوثيقة WTPF‑13/5](http://www.itu.int/md/S13-WTPF13-C-0005/en))، اقترح الرئيس مناقشة الرأي 6 أولاً، ثم الرأي 5 وبعد ذلك مساهمة البرازيل.

وترد أدناه تقارير المناقشات بشأن الرأيين ومشروع الرأي الجديد من البرازيل في الترتيب الذي نوقشت فيه:

## 1.3 الرأي 6

نظر فريق العمل في مشروع الرأي هذا بشأن *دعم تفعيل عملية التعاون المعزز*، فضلاً عن عدد من المساهمات - من الولايات المتحدة ([الوثيقة WTPF-13/6](http://www.itu.int/md/S13-WTPF13-C-0006/en))، وتركيا ([الوثيقة WTPF‑13/7](http://www.itu.int/md/S13-WTPF13-C-0007/en))، ومركز تنسيق شبكات بروتوكول الإنترنت الأوروبية (RIPE NCC) ([الوثيقة WTPF‑13/8](http://www.itu.int/md/S13-WTPF13-C-0008/en)) وجمعية الإنترنت (ISOC) ([الوثيقة WTPF‑13/9](http://www.itu.int/md/S13-WTPF13-C-0009/en)) وأستراليا ([الوثيقة WTPF-13/11](http://www.itu.int/md/S13-WTPF13-C-0011/en)) والهند ([الوثيقة WTPF‑13/15](http://www.itu.int/md/S13-WTPF13-C-0015/en)).

وأيدت الولايات المتحدة ومركز تنسيق شبكات بروتوكول الإنترنت الأوروبية (RIPE NCC) وجمعية الإنترنت (ISOC)، في العرض الذي قدموه، مشروع الرأي 6 بدون تعديلات. وتكرمت أستراليا بقبول عدم المضي قدماً في مساهمتها الداعية إلى دمج الرأي 5 والرأي 6 وذلك من أجل التوصل إلى اتفاق في الوقت المحدود حتى وإن كانت ترى أن النص غير جيد.

واقترحت مساهمة تركيا إدراج الفقرة التالية ضمن فقرة "يدعو" من مشروع الرأي لإضفاء المزيد من الوضوح

*يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات إلى تعزيز وتشجيع التعاون الدولي بين جميع أصحاب المصلحة كل بحسب دوره فيما يتعلق بالقضايا ذات الصلة بحصانة الشبكات والعمل بطريقة تعاونية لزيادة ثقة المستعملين في الإنترنت.*

ولكن وبما أن هناك مندوبين آخرين جادلوا بأن النص الحالي جاء حصيلة توافق في الآراء لفريق الخبراء غير الرسمي (IEG) وقالوا إنه ينبغي أن يظل على حاله دون تغيير، تكرمت تركيا بقبول عدم الإصرار على إدراج الفقرة المقترحة سعياً للحل التوافقي.

وطلبت الهند، في مساهمتها، إضافة إحالاتٍ إلى مزيد من فقرات برنامج عمل تونس في الفقرة أ) تحت قسمٍ *وإذ يذكّر.* وأفادت الهند أن اقتباس الفقرات على نحو انتقائي يمكن أن يؤدي إلى عدم اكتمال صورة الموضوع قيد المناقشة. وذكر بعض المندوبين من البلدان النامية أن الإحالة إلى الفقرة 65 من برنامج عمل تونس، أمر مهم، لأنها موجهة تحديداً إلى البلدان النامية. وخلال المناقشة التي تلت ذلك، اقتُرحت أيضاً إضافة بعض الفقرات الأخرى مثل الفقرة 36. وأعرب بعض المندوبين عن قلقهم بشأن إعادة فتح باب النقاش. وفي ظل روح التوافق، اتُفق بتوافق الآراء على الفقرة المراجعة التالية، تحت قسمٍ *وإذ يذكّر*:

*أ ) بالفقرات ذات الصلة من برنامج عمل تونس بما في ذلك الفقرات 35 و37 و55 و60 و65 و68 و69 و70 و71 و83 بشأن التعاون المعزز وأدوار جميع أصحاب المصلحة المعنيين؛*

وأكد بعض المندوبين على ضرورة إتاحة وقت كاف لإعادة النظر في بعض القضايا الرئيسية حسب الاقتضاء، رغم أن فريق الخبراء غير الرسمي (IEG) قد يكون وافق عليها بالفعل. وأوضح الرئيس أن الترتيب الذي تُناقَش فيه مشاريع الآراء من شأنه أن يتيح متسعاً من الوقت لمعالجة القضايا الأكثر حساسية وشجع المندوبين على التعبير عن شواغلهم دون تردد.

كما وجه بعض المندوبين عناية الاجتماع إلى وثائق المعلومات المقدمَّة من أعضاء فريق الخبراء غير الرسمي خاصةً غير الأعضاء في الاتحاد. وقد نُشرت وثائق المعلومات هذه على الموقع الإلكتروني للمنتدى العالمي لسياسات الاتصالات، لكنها لم تناقش وفقاً للقواعد والإجراءات المعمول بها في المنتدى.

وفي ضوء هذه المناقشات، صدق فريق العمل 3 على مشروع الرأي 6 بعد إدخال التعديل المبين أعلاه على الفقرة أ من *وإذ يذكّر.*

## 2.3 الرأي 5

نظر فريق العمل في مشروع الرأي هذا بشأن *دعم نهج تعدد أصحاب المصلحة في إدارة الإنترنت*، فضلاً عن عدد من المساهمات - من الاتحاد الروسي ([الوثيقة WTPF-13/4](http://www.itu.int/md/S13-WTPF13-C-0004/en))، والولايات المتحدة ([الوثيقة WTPF-13/6](http://www.itu.int/md/S13-WTPF13-C-0006/en))، وتركيا ([الوثيقة WTPF-13/7](http://www.itu.int/md/S13-WTPF13-C-0007/en))، ومركز تنسيق شبكات بروتوكول الإنترنت الأوروبية (RIPE NCC) ([الوثيقة WTPF-13/8](http://www.itu.int/md/S13-WTPF13-C-0008/en))، وجمعية الإنترنت ([الوثيقة WTPF-13/9](http://www.itu.int/md/S13-WTPF13-C-0009/en))، وأستراليا ([الوثيقة WTPF-13/11](http://www.itu.int/md/S13-WTPF13-C-0011/en)) والهند ([الوثيقة WTPF-13/14](http://www.itu.int/md/S13-WTPF13-C-0014/en)).

وأيدت الولايات المتحدة ومركز تنسيق شبكات بروتوكول الإنترنت الأوروبية (RIPE NCC) وجمعية الإنترنت (ISOC)، في العرض الذي قدموه، مشروع الرأي في صيغته الحالية. (واقترحت جمعية الإنترنت إدراج الفقرة 37 من برنامج عمل تونس، دون الإصرار على ذلك). وقدم الاتحاد الروسي مساهمته التي تقترح إدراج نص إضافي في مشروع الرأي بشأن دور الدول الأعضاء، ولكنه وافق على مناقشة النص المقترح في سياق المساهمة المقدمة من البرازيل (الوثيقة WTPF−13/5).

*واقترحت مساهمة تركيا في البند ج) من "يدعو الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين"* إضافة التعبير "والمنظمات" بعد "والمؤسسات" لتصبح كما يلي: ج)التركيز بوجه خاص على كيفية تحسين مشاركة أصحاب المصلحة من البلدان النامية في المبادرات والكيانات والمؤسسات والمنظمات المعنية بمختلف جوانب إدارة الإنترنت. وأدخلت الإضافة بتوافق الآراء.

وقدمت الهند مساهمتها؛ ومن بين ثلاث نقاط فيها، سحبت الهند أول نقطة منها (الإحالة إلى قائمة فقرات من برنامج عمل تونس)، وأصرت على النقطة الثانية (إحالة محددة إلى الفقرة 37 من برنامج عمل تونس تحت الفقرة أ) من *وإذ يدرك*)، ولكنها تكرمت بالموافقة على إدراج النقطة الأخيرة فقط (إضافة فقرة جديدة ﻫ) إلى قسم *وإذ يدرك*، لإبراز الفقرة 61 من برنامج عمل تونس) في تقرير الرئيس.

*61 ونحن مقتنعون**بأن من الضروري أن نستهل عملية ديمقراطية شفافة متعددة الأطراف وأن ندعمها عند الحاجة بمشاركة الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية، كل بحسب دوره. ويمكن لهذه العملية أن تتوخى إنشاء إطار أو آليات ملائمة، عند الحاجة، مما يساعد على حفز التطور المستمر والفعال للترتيبات الحالية من أجل تحقيق تضافر الجهود في هذا الشأن.*

وفي مناقشة أعقبت ذلك، تمت مراجعة الفقرة أ) من *وإذ يدرك* للاتساق مع النص الوارد في الفقرة 37 من برنامج عمل تونس، وقُبل التعديل بتوافق الآراء. واقترح بعض المندوبين إلى جانب ذلك أن تصاغ الجملة التالية، التي اقترحتها الهند، بعبارة "تنص على" بدلاً من "تقترح"، وأجري التغيير وفقاً لذلك بتوافق الآراء. وفي ضوء هذه المناقشات، صدق فريق العمل 3 على مشروع الرأي 5 بعد إضافة كلمة "المنظمات" وعلى الصيغة المنقحة للفقرة أ) من *وإذ يدرك* التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء وأحاله إلى الجلسة العامة للنظر فيه.

## 3.3 مشروع رأي جديد (مساهمة من البرازيل)

نظر فريق العمل 3 في [مشروع رأي جديد بشأن *دور الحكومات في إطار نموذج تعدد أصحاب المصلحة لإدارة الإنترنت*](http://www.itu.int/md/S13-WTPF13-C-0005/en)، قدمته البرازيل، بدعم من روسيا (إدراج بعض جوانب مساهمة الاتحاد الروسي بشأن مشروع الرأي 5). وقدمت البرازيل الأساس المنطقي لتقديم مساهمتها هذه إلى المنتدى، مع التأكيد على القضايا المركزية التي يتعين مناقشتها في هذا المنتدى: إضفاء الطابع التشغيلي على دور الحكومات في نموذج تعدد أصحاب المصلحة وبناء القدرات بدعم من الاتحاد. وفي دعمه للمساهمة، سلط الاتحاد الروسي الضوء على الدور الهام للحكومات في إدارة الإنترنت وضرورة وضع قواعد دولية للإنترنت.

جرت مناقشة جادة لمشروع الرأي الجديد المقدم من البرازيل في الجلسة المسائية يوم 15 مايو. وبناءً على التعليقات المتلقاة بطلب من الرئيس، قامت البرازيل بالتشاور بشكل غير رسمي مع وفود مختلفة وعادت إلى الجلسة الصباحية يوم 16 مايو بصيغة منقحة لمساهمتها ([الوثيقة WTPF-13/5(Rev.1)](http://www.itu.int/md/S13-WTPF13-C-0005/en)).

وبعد فض الاجتماع لمدة 45 دقيقة لإتاحة الفرصة للمندوبين للنظر في الصيغة المنقحة، واصل الفريق مناقشة المساهمة البرازيلية المنقحة.

وقد عبر جميع المندوبين عن تقديرهم الكبير للبرازيل على تفانيها وروحها البناءة في التشاور بشأن المساهمة وتنقيحها.

وفي حين دعم كثير من المندوبين القضايا المثارة في المساهمة، فقد أعلنوا أن هناك حاجة إلى بعض التعديلات لكي يتم إبراز الآراء والشواغل المختلفة بصورة أدق. وقد اقتُرحت بعض التعديلات من المنصة.

وقد اتفق العديد من المندوبين ومعهم الرئيس على أن قضية دور الحكومات في نموذج تعدد أصحاب المصلحة في إدارة الإنترنت، موضوع بالغ الأهمية وواحدة من القضايا الرئيسية التي لم يتم تناولها بوضوح حتى الآن. وقد أكد الرئيس على أنه لا ينبغي لنا أن نتردد في التصدي لهذه القضية وأنه إلى أن يحين وقت معالجتنا للقضية الأساسية، ستظل هناك درجة من عدم اليقين خاصة عندما يتعلق الأمر بقضايا السياسة العامة.

وعبَّر كثير من المندوبين عن رأي مفاده أن الموضوع على درجة كبيرة من التعقيد، حيث لم يعد هناك وقت كافٍ للنظر في جميع الجوانب بالتفصيل وأنه ما دمنا لا نستطيع التوقف هنا، يمكن لهذه المناقشة أن تستمر.

وقبلت البرازيل أنه في ظل عدم وجود توافق، فإن من الصعب مواصلة طرح مشروع الرأي المقدم منها في فريق العمل 3 وعبرت عن رغبتها في العمل مع آخرين لمواصلة صقل القضايا الواردة في المساهمة.

وخلص الرئيس إلى أنه على الرغم من عدم اعتماد مشروع الرأي الجديد، فقد حظيت المبادئ المتضمنة في المساهمة بالتأييد. وأشار إلى أن ذلك يُعد بمثابة لبنات في البناء وشجع جميع المندوبين على الاستمرار في الاهتمام بهذه القضية ومواصلة النقاش داخل الاتحاد وفي المنتديات الأخرى أيضاً. واقترح بعض المندوبين أنه يمكن مواصلة جوانب النقاش في محافل أخرى مثل اللجنة المعنية بالعلوم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (CSTD) والمجلس الاقتصادي والاجتماعي (ESOSOC) ومنتدى إدارة الإنترنت (IGF). واقترح الرئيس أن يكون فريق العمل التابع للمجلس المعني بقضايا السياسة العامة المتعلقة بالإنترنت واحداً من هذه المحافل (مشيراً إلى المشاورات المفتوحة المستمرة مع كل أصحاب المصلحة) وأنه يمكن للبرازيل تقديم مساهمة بشأن هذه القضية العامة، مع الأخذ في الاعتبار المداولات التي جرت في المنتدى WTPF‑13 وأي مدخلات أخرى ترد من المندوبين. ويمكن الاتصال بالسيد كافالكانتي على العنوان التالي: daniel.cavalcanti@anatel.gov.br. وأشار الرئيس أيضاً إلى أن فريق العمل التابع للمجلس يمكنه أن ينظر في إحالة نتائج مداولاته إلى مجلس الاتحاد للنظر فيها ثانية.

وفي ضوء هذه المناقشات، أفاد رئيس فريق العمل 3 بأن فريق العمل لم يصدق على مشروع الرأي الجديد وأنه في حاجة إلى مزيد من البحث من جانب الجلسة العامة.

شكر الرئيس الأمانة على دعمها، كما شكر نائب الرئيس والمترجمين الشفويين والقائمين بخدمة العرض النصي للحوار.

**السيد بيتكو كانتشيف**
رئيس فريق العمل 3

1. قائمة الأعضاء في الفريق IEG متاحة على: <http://www.itu.int/md/S13-WTPF13IEG3-ADM-0002/en>. [↑](#footnote-ref-1)
2. انظر <http://www.itu.int/en/wtpf-13/Documents/statements/wtpf-13-ericsson-en.pdf>
و<http://www.itu.int/en/wtpf-13/Documents/statements/wtpf-13-verizon-en.pdf>. [↑](#footnote-ref-2)
3. <http://www.itu.int/md/S13-WTPF13-C-0003/en>. [↑](#footnote-ref-3)
4. <http://www.itu.int/en/wtpf-13/Pages/speakers.aspx>. [↑](#footnote-ref-4)
5. العلاقة بين المحتوى المحلي وتطور الإنترنت وأسعار النفاذ (OECD واليونسكو وجمعية الإنترنت) (2011) [↑](#footnote-ref-5)
6. حالة النطاق العريض في عام 2012 (الاتحاد الدولي للاتصالات واليونسكو، 2012) [↑](#footnote-ref-6)
7. "النطاق العريض: منطلق لتحقيق التقدم". تقرير صادر عن لجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية الرقمية، سبتمبر 2010. (متاح في العنوان التالي: <http://www.broadbandcommission.org/Reports/Report2.pdf>). [↑](#footnote-ref-7)
8. "حالة النطاق العريض في 2012: تحقيق الشمول الرقمي للجميع". تقرير صادر عن لجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية الرقمية، سبتمبر 2012. (متاح في العنوان التالي: <http://www.broadbandcommission.org/Documents/bb-annualreport2012.pdf>). [↑](#footnote-ref-8)